مالية الدول

بلغ الاوربيون من المدنية شأواً بعيداً بالسعي والجد المتواصل في ترقية شؤونهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكادت تضيق تلك البلاد باهلها او ضاقت لتكاثر النفوس وازدياد الثروة فاندفعوا الى بلادنا وقد رأوها خالية واهلها نياماً فاحتلوها احتلالاً اجتماعياً واقتصادياً فاصبحت بلادنا شرقية بالاسم اوربية بالفعل . ثم شدوا علينا الخناق فاختنجت في الشرق روح ضعيفة . فشعر بعضنا بألم الاحتلال والعبودية واستعرت في آخرين روح الغيرة والحمية فبدأنا من زمن غير بعيد في تقليد الغربيين والسير وراءهم . على ان شدة ما بلغهُ الاوربيون من الرقي والكمال ألقت في قلوبنا شيئاً من الدهشة الممزوجة بالألم . ووقفنا ننظر اليهم نظر الرجل الواقف في اسفل الوادي الى اعلى الجبل وكلٌّ منا يتوخى طريقاً للرقي ثم اتفق جمهور الطبقة المتنورة على ان الطريق الوحيد هو العلم ثم أعقب ذلك ثورة علمية فكرية في أية العلوم هي اشد لزوماً للامة في الوقت الحاضر . فقال بعضنا باحراق كتب الدين والمجادلات المذهبية ورغب آخرون ان يحرقوا معها كتب اللغة وعلم الكلام والمنطق والفلسفة . وان يقوم مقام هذه علم الميكانيك والطبيعيات والكيميا والاقتصاد بعد ما رأوا شدة تأثير هذه العلوم في تحسين حالة الانسان المادية ودافع بعضهم عن تلك العلوم وتشاءم بخراب اوربا وانقهقرها بعد حين وقال ان ترقية العلوم الموجودة بين ايدينا هي ابقى وانفع لنا . وأرى ان الفريقين قد افرطا في دعواهما فلا يجب حرق كتب اللغة والدين كما لا يجب رفض العلوم الحديثة بعد ان اثبتت لنا المشاهدات والتجارب شدة نفعها فكلٌّ منها لازم للانسان في حينهِ ولكن يجب تقديم الاهم على المهم . ولا يزال الرجال الساعون في نشر العلوم الحديثة قليلين وهم مع قلتهم ضعفاء مادة ومعنى بالنسبة الى كثرة تلك العلوم وضيق ذات يدهم عن تحمل نفقاتها المادية . لذلك لا تزال اسماء علوم كثيرة مجهولة عندنا او نسمع بها ولا نعرف ما هو موضوعها . ولو قام احد رجالنا للترجمة او تأليف كتاب من تلك العلوم لا يجد ممن يستأنسون بتلك المواضيع ويمدون يدهم لمساعدتهِ وتشيطهِ الاَّ عدداً قليلاً جداً فيخور عزمهُ وينقطع حبل رجائهِ . لذلك أرى للمجلات والجرائد الراقية فضلاً عظيماً في نقل تلك العلوم والبحث عنها من حين الى آخر . وانني اعتقد ان هذه هي أحسن طريقة لتعويد الامة في الوقت الحاضر الاستئناس بهذه العلوم . فعلى اصحاب المجلات والجرائد والعلماء ان يسعوا يداً واحدة في نشر هذه المجلات لتتم لهم الفائدة العلمية والاجتماعية المقصودة

لذلك يحسن بي قراء المقتطف الكرام بالبحث عن علم تتوقف عليهِ حياة الامة السياسية والاقتصادية لانهُ المحور الذي تدور عليهِ الحركة المدنية اما العلم فهو :

« علم المالية »

لا تزال العلوم السياسية والاقتصادية عندنا في مهدها واذا فتشنا عن كتبها فالذي نجدهُ منها لا يتجاوز عدد الاصابع والى الآن لم يقع نظري في اللغة العربية على كتاب باسم علم المالية ولا ادري هل كتب فيهِ بعض علمائنا تحت غير هذا العنوان

علم المالية هو غير علم الاقتصاد فالاقتصاد يبحث عن الثروة من حيث توليدها وانقسامها وتداولها واستهلاكها اما علم المالية فيبحث في الثروة ايضاً ولكن من غير هذا الوجه فقد عرَّفهُ العلَّامة الاقتصادي الشهير « ول لروى بوليو » بقولهِ : « هو علم تحصيل واردات[1] الدولة العمومية وصرفها » اي انهُ يبحث عن القواعد التي تتبعها الدولة في تحصيل وارداتها وادارتها وكيفية صرفها وقد عرَّفهُ العلَّامة « ميكائيل بورتكال باشا » بقولهِ « هو علم تحصيل واردات الدولة وصرفها في طريقها »

فيرى القارئ من التعريفين المذكورين شدة علاقة هذا العلم بالسياسة والاقتصاد وبالامة جميعها لان الاموال التي تدار بها المملكة مجموعة من جيوب شعبها فكل فرد من افراد الامة يهمهُ ان يعرف كيف يجب ان تؤخذ منهُ هذه الاموال واين وكيف يجب صرفها . فعلم المالية من هذا الوجه هو شعبة من العلوم السياسية كما انهُ شعبة من العلوم الاقتصادية والادارية ايضاً

❖ تاريخهُ ❖ : هذا العلم من العلوم الحديثة واما ما كان يتَّبعهُ الرومان واليونان من الاصول المالية في سياستهم فكان عملياً فقط ولم يكن نتيجة بحث علمي نظري واذا راجعنا بعض كتب الاقدمين مثل ارسطو وكزينفون نرى فيها بعض ابحاث مالية متفرقة في كتبهم الحقوقية والسياسية والفلسفية ولكن لما تألفت الحكومات الكبيرة في القرون الاخيرة وكثرت نفقاتها تنبهت انظار العلماء الى البحث والخوض في المسائل المالية فبحث فيها علماء القرن السادس عشر واشتهر بينهم العلامة الفرنساوي (جان بودن) ولم يختلف علماء القرن السابع عشر في ابحاثهم كثيراً عن علماء القرن السادس عشر وانما كانوا اكثر جرأةً فبحثوا في اصول التكليف وطلبوا اصلاحهُ فبعضهم كان يطلب اصلاحهُ لاجل منافع الخزينة كما فعل علماء

(١) ان كلمة واردات في بلاد الدولة العلية تتناول كلمة ايرادات في القطر المصري وكلتاهما بمعنى دخل الحكومة

المانيا واسبانيا وبعضهم كان يطلب اصلاحهُ ليخفف من ثقلهِ عن كاهل افراد الامة كما فعل علماء ايطاليا

وارتقت منزلة هذا العلم في اواخر القرن السابع عشر عندما طرقهُ العلماء « هوبس » « ولوك » « واندرلنت » فبحثوا في التكاليف التي توخذ رأساً والتي توخذ بالواسطة وهو من الابحاث الصعبة في هذا العلم . ثم اتسعت دائرة نطاقهِ في اواسط القرن الثامن عشر فبحث فيهِ العلامة مونتسكيو سنة ١٧٤٨ في كتابهِ روح القوانين فكتب عن المؤسسات السياسية والمالية وعرفها . واصدر العلامة « هوم » كتابهُ سنة ١٧٥٢ تحت عنوان التجارب السياسية ففتح بهِ الطريق للطبيعيين . ثم قام العلماء « كيني وميرابو وتورغو » فرفضوا نظرية التكليف المأخوذ عن واردات الاراضي الصافية ووضعوا اصول التكليف الواحد على واردات الارض جميعها . وحدث في انكلترا وايطاليا تجارب مالية مهمة وتناول البحث علماء الالمان واشتهر بينهم العلامة « جوستي » وكان لكتاب العلامة الكبير آدم سمث « ثروة الامم » تأثير عظيم في حدوث انقلاب وتجدد في نظريات هذا العلم . وقد وصل الى درجة سامية في المانيا يسمى علماء السياسة الاجتماعية . فهؤلاء بعد ما كانوا ينظرون الى قرض الحكومة المالي كمسئلة اقتصادية باتوا يرونهُ من الامور الطبيعية الضرورية . وبعد ما كانوا ينظرون الى التكليف كتدبير مالي لقيام الدولة فقط باتوا ينظرون اليهِ كواسطة بل طريق يتوصلون بها الى تقسيم الثروة بصورة عادلة بين افراد الامة . وفي اوربا الآن مؤلفات عديدة تبحث في هذا العلم

❖ اقسامهُ ❖ : واتفق اكثر العلماء على تقسيم هذا العلم الى اربعة اقسام الاول : الاموال الاميرية . الثاني : الضرائب . الثالث : الميزانية (البودجة) الرابع : الديون العمومية . وقبل الخوض في هذه المواضيع لا بد لنا من الكلام على وظائف الدولة ونفقاتها وسبب تزايدها

❖ وظائف الدولة ❖ : لم يؤلف البشر هيئاتهم الاجتماعية بالاتفاق عليها كما ارتأى العلامة « روسو » بل قضت الطبيعة والفطرة عليهم ان يعيشوا مجتمعين وترقت هذه الهيئات من العائلة الى القبيلة حتى صارت جماعات عظيمة هي الدول التي نراها اليوم . ولا بد لهذه الجماعات من احتياجات عامة مشتركة تقوم بها الدولة الممثلة لهذه الجماعة ووظائف الدولة هي

اولاً : المحافظة على استقلال الجماعة وحفظ الأمن في الداخل والخارج

ثانياً : السعي في نشر العدل واحقاق الحق

ثالثاً : السعي في الامور النافعة كانشاء الطرق والمرافئ والجسور والترع وكل ما من شأنهِ ان يسهل المعاملات

رابعاً : السعي في نشر العلم بين افراد الامة بفتح المدارس ودور العلم

خامساً : اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على صحة العموم

سادساً : مساعدة المحتاجين من افراد الامة وايجاد عمل لهم

وهذه الوظائف التي ذكرناها تحتاج الى بناء الحصون وحشد الجيوش واعداد البوارج وانشاء المدارس والمحاكم والمتاحف والسجون وغيرها من اللوازم التي لا تنشأ الاَّ بالمال

لا يظن القارىء ان وظيفة الحكومة محصورة في ما ذكرناهُ بل هنالك وظائف عديدة تختلف بالنسبة الى كبر الدولة وموقعها ورقي اهلها . ولنظرة الناس واخلاقهم دخل كبير في تقليل هذه الوظائف وتكثيرها فاذا اشتهر الاهالي بالشجاعة وقوة الاعتماد على النفس يدفعون عن الحكومة الحاجة الى تعاطي قسم كبير من هذه الاعمال كالانكليز مثلاً فأكثر الامور النافعة تقوم بها الامة وحدها بينما نرى الناس في بعض الممالك يطلبون من الحكومة ان تقوم بجميع هذه الاعمال . لذلك تقل النفقات او تزداد على نسبة ازدياد هذه الوظائف وقلتها كما ان تقدم المدنية يعمل كثيراً في ازديادها فان فتح المدارس وانشاء دور الصحة لم يكن من واجبات الحكومة قديماً وهو اليوم من اهم وظائفها

على ان تزايد نفقات الدولة على قسمين تزايد ظاهري وتزايد حقيقي

❖ التزايد الظاهري ❖ : فمن اسباب التزايد الظاهري الطريقة المتبعة في الميزانيات الحاضرة وذلك كأن تكتب ايرادات غير الصافية جميعها في جدول والنفقات غير الصافية جميعها في جدول آخر . اما قديماً فكانوا يعملون غير ذلك فيطرحون من بعض الواردات المصاريف ويقيدونها صافية وبذلك تنزل قيمة الميزانية عن درجتها الحقيقية مع انهُ لم يحصل تبدل او زيادة في المصروف قط . هذا هو السبب الاول

❖ السبب الثاني ❖ : كثرة النقد فالنقد مثل بقية الاموال الاخرى المنقولة وغير المنقولة تابع لقانون العرض والطلب . فقنطار الحنطة الذي كنا نشتريه قديماً بعشرين قرشاً هو نفسهُ نشتريه اليوم بمئة قرش فاذا راجعنا ميزانية احدى الدول منذ مئتي سنة نجدها مليون ليرة مثلاً وراجعها اليوم فنجدها ثلاثين مليون ليرة فنظن ان الدولة وسعت اعمالها وكثرت نفقاتها حتى انفقت تسعة وعشرين مليون ليرة زيادة عن الاول مع اننا لو اعتبرنا السبب الثاني لرأينا ان عشرين مليون ليرة فقط نتجت عن اختلاف قيمة العروض ليس الاَّ وان الزيادة ظاهرية فقط

لا نريد بذلك ان نقول ان نفقات الدول لم تزد بل القصد ان نعلم ان الفرق الحاصل

في تفاصيل الميزانيات ليس جميعهُ حقيقيًّا بل يجب ان نطرح منهُ القيمة التي احدثتها الاسباب الظاهرية وحينئذٍ نتمكن من مناقشة الحكومة بعدل وحكمة اذا اسرفت او بذرت

اما الاسباب الحقيقية التي تزيد في نفقات الدولة فكثيرة منها

١ ترقي المدنية وازدياد الحاجيات

٢ تأسيس الحكومات على قاعدة الديموقراطية

لا ينكر ان واردات الدولة ونفقاتها توضع تحت مراقبة نوابها ويقل بذلك التبذير الذي يقع في الحكومات المطلقة ولكن النواب يتساهلون في الامور المالية في بعض الاحيان لمآرب سياسية كأن يسعى الحزب الذي يود القبض على زمام الحكومة في الانتخاب المقبل الى استرضاء الامة لتنتخب من مرشحيهِ فيقللوا من الضرائب ويزيدوا رواتب المأمورين ويصرفوا على الامور النافعة اكثر مما تحتملهُ مقدرة الحكومة فتقل الواردات وتكثر النفقات وهذه الحال مشهودة في اكثر دول اوربا

٣ ومن هذه الاسباب المهمة انتشار الافكار الاشتراكية فالاشتراكيون يبذلون جهدهم لتقوم الحكومة بجميع احتياجاتهم فيتمتعوا بها مجانًا ان امكنهم ويطلبوا من الحكومة ان تسد هذا العجز او النقص من جيوب الاغنياء فيتخذوا طرح الضرائب واسطة لتقسيم الثروة بصورة عادلة بين افراد الامة

٤ ومن هذه الاسباب ازدياد نفقات الجيوش فاكثر الدول تصرف ثلاثين او اربعين في المئة من ميزانياتها على المعدات الحربية . والحالة السياسية الحاضرة تقضي على كل حكومة بصرف هذا المبلغ لانهُ لا يمكنها ان تغض الطرف عن تجهيز جيشها وتحصين حصونها بينما ترى جارتها تعدُّ المعدات وتنشئُ البوارج العظيمة . وقد سعى علماء السياسة والحقوق والاقتصاد لتتفق الدول على وضع حد لهذه النفقات الباهظة ولكن ذلك الوقت لم يحن بعد ولا بد للدول من هذا الانفاق في الوقت الحاضر . وتزايدهُ الفاحش هذا قد اقلق علماء السياسة والاقتصاد . خذ مثلاً حكومة انكلترا فقد بلغت ميزانيتها في سنة ١٦٨٥ مليونًا واربعمائة الف ليرة انكليزية وفي سنة ١٨٨٥ بلغت تسعة وثمانين مليون ليرة . نعم ان عدد النفوس في انكلترا لم يتجاوز خمسة ملايين ونصف مليون سنة ١٦٨٥ وبلغ عددهم سنة ١٨٨٥ خمسة وثلاثين مليونًا على ان الفرق لا يزال عظيمًا جدًّا بين تزايد النفوس وتزايد الميزانية فالنفوس تزايدت ستة اضعاف ولكن الميزانية تزايدت ستين ضعفًا

اما الذين يدعون ان سبب هذا التزايد هو المحاربات التي وقعت في اواخر القرن الثامن

عشر واوائل القرن التاسع عشر فادعاؤهم غير صحيح لان هذا التزايد كان مشهوداً ايضاً قبل المحاربات المذكورة وقد بلغت الميزانية الانكليزية في سنة ١٨٩٦ مئة مليون ليرة انكليزية ولم تقف الزيادة عند هذا الحد ففي سنة ١٩٠٠ بلغت ١٨٠ مليون ليرة وفي الآن ٩٥ مليون ليرة انكليزية ونرى في تاريخ ميزانيات اكثر الدول مثل هذا التزايد الفاحش الذي يبيّن اسبابهُ

اما الواردات التي تعتمد عليها الدولة فهي

١ً ضريبة العقارات والاشخاص والاراضي

٢ً ايرادات بعض الصنائع التي تأخذها تحت اشحارها (احتكارها)

٣ً مدخول بيع الاراضي الاميرية والخراج

٤ً الاستقراضات الحقيقية

٥ً الاستقراضات الموقتة

٦ً الاستقراضات السرية

٧ً الاموال التي تربحها من الغارات والنهب في اوقات الحرب

اما المورد السابع فليس من منابع الثروة في الدول الراقية بعد ما تعينت غاية الحرب ووضعت تحت نظام . والمورد الاول هو اهم موارد الدولة الحقيقية اما الثاني والثالث فمحدودان بالنسبة الى كل حكومة . ولا تزال الاراضي الاميرية من الواردات المهمة في بعض الدول فقد بلغت واردات الحكومات المتحدة من بيع الاراضي في سنة ١٨٧٠ خمسة ملايين دولار . والموردان الرابع والخامس هما من التدابير الاخيرة التي تلجأ اليها الحكومة عند الحاجة لان الحكومة تصرف في كل سنة كل وارداتها فاذا حدثت حرب تضطر الى هذين الموردين

كانت بعض الحكومات قديماً وبعض حكومات افريقية الحاضرة توفر من الواردات ايام السلم لحين الحرب كما فعل هنري الرابع فانهُ مات وترك الخزينة مملوءة بالنقود كذلك كان عند نابوليون الاول خزينة احتياطية ولكن لا تسلم هذه الطريقة من محاذير اقتصادية لانها تمنع من تداول رأس المال

واكثر الدول الحاضرة اليوم لا ترجع الى هذه الاصول بل تميل الى زيادة التكاليف والقروض كما قال لويس الثاني عشر « ان خزينة الملك في صناديق تبعته » والحاصل انهُ من النادر ان تصادف ميزانية من ميزانيات الدول تتساوى فيها الواردات والنفقات

الاستانة رفيق رزق سلوم المحامي